المقاربة الاتصالية

تعتبر المقاربة الاتصالية من أهم نظريات التكامل وهي تركز على التفاعلات المتكاملة كمدخل لتحقيق التكامل ويعتبر كارل دوتش (karl deutsch) (أمريكي ذو أصل تشيكي) من أبرز رواد هذه النظرية، حيث استعمل نظرية النظم في دراسة التكامل من خلال دراسة عملية الرقابة ونظم الاتصالات ، وبحث النظم العضوية ونظم الآلات التي ينتجها الإنسان، وقد أوضح دوتش أن غاية التكامل هي تكوين مجتمع آمن يضم الوحدات المتكاملة وتختفي فيه احتمالات نشوب حرب فيما بينها بسبب ما ينشأ بينها من كثافة في الاعتماد المتبادل وما تتبناه من آليات وإجراءات لفض منازعاتها سلميا وإحلال التعاون محل الصراع.

وقد ركز دوتش على قيمة الأمن كغاية للتكامل على اعتبار أن الأمن هو الحالة الأساسية التي يمكن في ظلها التمتع بمعظم القيم الأخرى ، وعرف الأمن بأنه :" قيام السلم وتدعيمه" كما أعطاه مضامين أخرى مثل تأمين الثروة والملكية والمؤسسات والرموز والمراكز الطبقية والعادات والإيديولوجية والثقافة واحترام الذات ، وغيرها من القيم التي تبدو جديرة بالدفاع عنها بالنسبة لمعظم الناس ، وحيث أن الدول قد أظهرت عدم كفايتها لحماية هذه القيم فإن الناس يلقون آمالهم على المنظمات الدولية لحماية هذه القيم.

ويرى كارل دوتش أن التكامل السياسي هو تحقيق شعور بوجود جماعة والانتماء إليها يصاحبه قيام مؤسسات وممارسات رسمية وعير رسمية، ويكون هذا الشعور وهذه المؤسسات من القوة والانتشار بحيث تنشأ ثقة معقولة بأن العلاقات بين أعضاء المجموعة ستطور سلميا خلال فترة طويلة من الزمن وتشكل هذه المجموعة الآخذة في التكامل جماعة أمنية.

ويطرح لنا دوتش في دراسته نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات ويحدد شروطا لوجود كل من النظامين وهما:

1-الجماعات التعددية أو القائمة على نموذج الأمن التعددي: وهو الذي تحافظ فيه الوحدات الأعضاء بسيادة شبه كاملة، حيث يترابط أمن هذه الدول المشتركة لكنها في الواقع تحتفظ بحكوماتها المنفصلة وباستقلالها القانوني مثل العلاقة بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، أو بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

2-الجماعات الموحدة أو القائمة على نموذج الأمن الموحد: وهو الذي تنصهر فيه الوحدات الأعضاء في دول بسيطة أو اتحادات دول أو في دول اتحادية، حيث تصبح الوحدات السياسية المستقلة سابقا وحدة واحدة ولها حكومة مشتركة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويقدم دوتش مجموعة من الشروط لقيام مجتمع أمن موحد أو مندمج:

1-التطابق المتبادل بالنسبة للقيم الرئيسية المرتبطة بالسلوك السياسي.

2-أسلوب معيشة مميز وجذاب ونمط حياة مميز.

3-توقعات لروابط اقتصادية قوية ومفيدة أو عائد مشترك.

4-زيادة ملحوظة في الموارد والقدرات السياسية والإدارية على الأقل لبعض الوحدات.

5-نمو اقتصادي أعلى على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشاركة.

6-حلقات الاتصال الاجتماعي يجب أن لا تنقطع سواء من الناحية الجغرافية أي بين أقاليم الدولة أو بين مختلف الفئات الاجتماعية داخل الدولة.

7-توسيع نطاق الصفوة السياسية داخل الوحدات على الأقل بالنسبة للمجتمع الناشئ الأكبر ككل.

8-وجود درجة عالية من سهولة الحركة جغرافيا واجتماعيا.

9- وتعدد جوانب الاتصال والتعامل المشترك بين الأفراد.

10- تعدد وتكرار التداخل في أدوار الجماعات بين الوحدات السياسية.

11- التعويض الكلي عن المكافئات في تدفق الاتصالات والمعاملات بين الوحدات المتكاملة

12- وجود قدرة كبيرة متبادلة على التنبؤ بالسلوك

أما العوامل التي تعمل على تفكك مجتمع الأمن المندمج فهي:

1-زيادة سريعة في التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية بمعدل أسرع من معدل استيعاب المواطنين للثقافة السياسية المشتركة للجميع.

2-زيادة سريعة في الأعباء الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية في المجتمع لإحدى وحداته وبخاصة في المراحل الباكرة.

3-زيادة سريعة في التفرقة الإقليمية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعرقية بمعدل أقوى وأسرع من أية عملية تكاملية تعويضية.

4-تدهور خطير في القدرات السياسية أو الإدارية للحكومة أو الصفوة السياسية بالمقارنة بالمهام والأعباء الحاضرة.

5-انغلاق نسبي للصفوة السياسية مما يؤدي إلى تباطؤ دخول أعضاء جدد وأفكار جديدة وإلى نشوء صفوة مضادة من الأعضاء المحيطين.

6-فشل الحكومة والصفوة في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة أو المتوقعة من قبل السكان في الوقت المحدد، أو الفشل في التكيف في الوقت المناسب مع التدهور الوشيك أو فقد بعض مراكز الأقلية البارزة أو المميزة.(5)

أما إقامة مجتمع الأمن المتعدد فتعتبر أسهل وتتطلب عمليات بسيطة وأهم هذه العمليات هي:

1-عدم الاجتذاب المتزايد وقلة احتمال الحرب بين الوحدات السياسية في مجتمع الأمن الناشئ، وذلك من وجهة نظر حكوماته ومجموعة الصفوة وأخيرا السكان.

2-نشر الحركات الفكرية والعادات المحبذة للتكامل تهيئة المناخ المناسب لها.

3-تنمية ممارسة عادات ومهارات الاهتمام المتبادل والاتصال والاستجابة المتبادلة.

ويربط دوتش بين الاتصال وتحقيق التكامل بين المجتمعات السياسية فيقول:" إن الأقطار أو الدول ليست إلا حشودا من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الاتصالات ونظم النقل بينها وتنفصل عن بعضها بأرضي قليلة السكان أو خالية إلى حد ما، والشعوب تحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها من اجلها ، ولذلك فإن الحدود تمثل المناطق التي تتناقص فيها الكثافة السكانية والاتصالات بشكل كبير، وحتى يمكن لنا أن نطلق مصطلح بلد أو دولة فإنه لابد من وجود اعتماد متبادل ومباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلف بين الأفراد".

وخلص دوتش إلى القول بأن التكامل ينهض بأربعة مهام رئيسية هي حفظ السلام، التوصل إلى إمكانيات كبيرة متعددة الأغراض، انجاز بعض المهام الجديدة، تحقيق الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جدية. وقد أوضح هنا بعض المؤشرات الإجرائية للتيقن من تحقيق هذه المهام:

فحفظ السلام يمكن قياسه من خلال غياب أو ندرة الاستعدادات العسكرية في الدول المتكاملة وبيانات تعبئة القوات المسلحة وبيانات الميزانية و واستطلاعات الرأي.

ويتم قياس التوصل إلى إمكانيات متعددة الأغراض عن طريق مؤشرات الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الكلي لكل فرد ومجال معاملاته التجارية وتنوعها.

ويتضح ما إذا كان المجتمع يحقق مهاما معينة عن طريق وجود وظائف مشتركة ومؤسسات مشتركة ومواد مشتركة.

أما قياس تحقيق الذات ودور الشخصية فيتضح من تكرار استخدام رموز مشتركة وخلق وإتباع رموز جديدة.

نقد النظرية:

تطرح النظرية افتراضاتها بشكل واضح تماما فهي تقول مثلا أنه إذا وصلت التبادلات إلى مستوى معين في ظل توازن الأعباء والإمكانيات فان التضامن المتبادل بين الصفوة سيرتفع وإذا ارتفع التضامن بين الصفوة فلا بد من أن تنشأ جماعة أمنية. أي أن نظرية الاتصالات تعمل على إثبات العلاقات بين المتغيرات على مستوى المنظومة ولا تأخذ بعين الاعتبار الإدراك أو الحوافز التي تحرك البشر

تفسير نظرية الاتصالات بأثر رجعي لكنها لا تتنبأ ، فهي لا تكشف كيف ولا متى ينشأ الاهتمام والثقة والتضامن المتبادل بين الفاعلين أو الصفوة أو الجماهير في إقليم معين.

يثور تساؤل حول مدى ملائمة النتائج التي تصل إليها نظرية الاتصالات للأقاليم النامية في العالم، فالتناسب الطردي ليس مؤكدا بين ارتفاع معدل التبادل التجاري مثلا بين أعضاء إقليم وقيام جماعة أمنية بينهم.